

Distr.: General
19 November 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السابعة والخمسون

٢١-١١ شباط/فبراير ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية

الرابعة والعشرين

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبحث التقرير التقدم المحرز في القضاء على الفقر، والحد من الجوع وعدم المساواة، والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، والسلام والأمن، والحكم الرشيد. ويناقش أيضاً الشراكات وسبل تعبئة الموارد، فضلاً عن التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترد توصيات بشأن سياسات تحقيق التنمية المعجلة والمستدامة في أفريقيا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.5/2019/1

171218 111218 18-19618 (A)



أولاً - مقدمة

١ - تتيح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١، رؤية وإطاراً للسياسات لتنمية أفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وتولّد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي التحويلية لعام ٢٠٦٣ - أفريقيا التي نصبو إليها زخماً إضافياً للعمل من أجل عالم شامل ومزدهر وسلمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب، بما في ذلك في أفريقيا على وجه الخصوص. ويساهم هذا التقرير المتواتر عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ثانياً - التقدم المحرز في القضاء على الفقر والحد من الجوع وعدم المساواة

ألف - الفقر

٢ - واصلت أفريقيا إحراز تقدم في الحد من الفقر المدقع. واستناداً إلى أحدث التقديرات، تراجع الفقر المدقع في أفريقيا من ٤٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هبط معدل الفقر المدقع من ٥٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي شمال أفريقيا، تراجع الفقر بسرعة، من ١٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. ورغم التقدم المحرز، يقع ٢٧ من أفقر ٢٨ بلداً في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي تشهد جميعاً معدلات للفقر المدقع تفوق ٣٠ في المائة. وبوجه عام، فإن معدل الفقر المدقع هو عادة مرتفع (أكثر من ٥٠ في المائة) في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، التي تتركز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(١).

٣ - ورغم تراجع معدلات الفقر، زادت أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع العدد من ٢٧٧,٥١ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ٤١٣,٢٥ مليوناً في عام ٢٠١٥. ويعزى هذا الارتفاع إلى النمو السكاني السريع، وتدني مستويات رأس المال البشري والاستفادة من الهياكل الأساسية. ويضاف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه النمو الاقتصادي في الحد من الفقر كان منخفضاً في بلدان كثيرة، نظراً لأن النمو الاقتصادي لا يزال يهيمن عليه استخراج الموارد الطبيعية، وهو نشاط كثيف رأس المال ومصدر للتفاوت الكبير في الدخل.

٤ - وفي حالة استمرار هذه الاتجاهات في مستويات الفقر وأعداد الفقراء، فإن متوسط معدل الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيتجاوز ٢٥ في المائة في عام ٢٠٣٠، وسيكون زهاء ٩ من كل ١٠ أشخاص يعانون الفقر المدقع هم من سكان تلك المنطقة. وفي سيناريو بالغ التفاؤل يبلغ فيه النمو الاقتصادي ٨ في المائة سنوياً، سيظل معدل الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٣٠، مقارنةً بمتوسط يبلغ ٠,٤ في المائة في بقية أنحاء العالم^(٢).

(١) World Bank, "PovertyNet", متاح على الرابط التالي: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx>

(تم الاطلاع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٢) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (Washington, D.C., 2018)

٥ - وعلى الصعيد القطري، تكاد تونس والجزائر وسيشيل ومصر والمغرب وموريشيوس تكون قد قضت على الفقر المدقع. ونجحت بلدان أخرى غير غنية بالموارد، مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا وليبيريا والنيجر في الحد من معدلات الفقر منذ عام ٢٠٠٠، بوتيرة سنوية ماثلة لتلك التي شهدتها الصين بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٣، وذلك جزئياً بفضل برامج تخفيف أعباء الديون مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أسهمت في زيادة الإنفاق الاجتماعي. وتمكنت بلدان أخرى أيضاً من الحد من الفقر بدرجة كبيرة عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وتيسير انخفاض معدلات الخصوبة. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، انخفض الفقر المدقع بمقدار ١١,٦ نقطة مئوية بين فترتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٩-٢٠١٠ بفضل هذين العاملين^(٣).

٦ - ومن خلال منظور متعدد الأبعاد، يُعرّف الفقر عن طريق الدخل والتعليم والاستفادة من الهياكل الأساسية، يصبح معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى بكثير. وفي عام ٢٠١٣، كان ما يُقدَّر بـ ٦٤,٣ في المائة من السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضاً أعلى درجات التداخل عالمياً بين مختلف أبعاد الفقر. ولذا، فإن ثمة حاجة إلى نهج متعدد الجوانب من أجل القضاء على الفقر في المنطقة، نظراً لأن التدخلات السياساتية التي تستهدف بعداً واحداً على نحو حصري قد لا تحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

٧ - ويُشكّل العمل اللائق سبيلاً حيوياً إلى الحد من الفقر بشكل مطرد. بيد أن معدلات الفقر تظل مرتفعة في أفريقيا، حتى في صفوف الذين يعملون، رغم حدوث بعض التحسينات. وبلغت نسبة العمال المعوزين (أي العمال الذين يعيشون على أقل من ١,٩ دولار في اليوم) ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٨ وإلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٩. وتتسم معدلات العمال المعوزين بالارتفاع بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما هي أقل بكثير في شمال أفريقيا عند مستوى ٥ في المائة. وإجمالاً، تمثل هذه المعدلات ما مجموعه ١٤٠,٦ مليون عامل يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا، منهم ١٣٧ مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد إذا ما استمر الاتجاه الراهن للنمو السريع في السكان في سن العمل، مع عدم تحقيق سوى تقدم طفيف في الحد من فقر العمال^(٤). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تزيد معدلات الفقر في صفوف العمال الشباب عنها في صفوف العمال الراشدين. وكان ما مجموعه ٤٢ في المائة من العمال الشباب يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٦، وهو أعلى معدل لفقر العمال الشباب في العالم^(٣).

٨ - ومن أجل تحفيز مزيد من التقدم في القضاء على الفقر، من الضروري أن تحقق البلدان الأفريقية نمواً اقتصادياً مطرداً وشاملاً للجميع. ويتطلب ذلك الحد من عدم المساواة وتنويع الاقتصاد عن طريق التحويل الهيكلي. ولا بد من التحوّل نحو مسارات النمو القائم على كثافة اليد العاملة، مصحوباً بالاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في التعليم والتدريب وتنمية مهارات الشباب والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الريف.

(٣) African Union Commission and Organization for Economic Cooperation and Development, *Africa's Development Dynamics 2018: Growth, Jobs and Inequalities* (Addis Ababa and Paris, 2018).

(٤) International Labour Organization, *World Employment and Social Outlook: Trends in 2018* (Geneva, 2018).

باء - الجوع والأمن الغذائي

٩ - بعد انخفاض طال أمده منذ عام ٢٠٠٠، تزداد مستويات الجوع في أفريقيا، وهو ما يجعلها المنطقة التي تشهد أعلى مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم. وانخفض انتشار نقص التغذية، أو نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، من ٢١,٢ في المائة إلى ١٨,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، لكن هذه النسبة ازدادت لتصل إلى ٢٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. وبالقيم المطلقة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من ٢٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٥٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٧. وتوجد أعلى معدلات انتشار نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوجه عام، لا سيما في شرق أفريقيا، حيث كان ٢٣,٢ في المائة و ٣١,٤ في المائة من السكان، على التوالي، يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠١٧. وتشمل الأسباب الرئيسية لتلك المستويات المرتفعة والمتزايدة الفقر، والظواهر المناخية الشديدة مثل الجفاف المزمّن والفيضانات، والنزاعات، وعدم كفاية الاستثمار في الزراعة، وارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية^(٥).

١٠ - وإضافة إلى نقص التغذية، ما فتئ انعدام الأمن الغذائي الشديد يتزايد، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وارتفع معدل الانتشار من ٢٢,٣ في المائة إلى ٢٩,٨ في المائة في أفريقيا ومن ٢٥ في المائة إلى ٣٣,٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وارتفع خلال تلك الفترة أيضاً عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من ٢٦٠ مليون نسمة إلى ٣٧٥ مليون نسمة في أفريقيا ككل.

١١ - ولا يزال سوء التغذية أيضاً، الذي يقوّض الصحة والتحصيل التعليمي والإنتاجية الاقتصادية، يشكل تحدياً مستمراً. وأفريقيا هي القارة التي شهدت أبطأ وتيرة في تراجع انتشار تقزم الأطفال. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، انخفض معدل انتشار تقزم الأطفال بنسبة ٢١ في المائة في أفريقيا، من ٣٨,٣ في المائة إلى ٣٠,٣ في المائة، بينما انخفض بنسبة ٣٩ في المائة في آسيا بنسبة ٤٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأفريقيا هي أيضاً القارة الوحيدة التي زاد فيها عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، من ٥٠,٦ مليوناً إلى ٥٨,٧ مليوناً. ونصف تلك الزيادة تقريباً في غرب أفريقيا^(٦).

١٢ - وإلى جانب نقص التغذية المستمر، ترتفع زيادة الوزن في أفريقيا، وهو أمر مثير للقلق. وإجمالاً، بينما يظل معدل انتشار الأطفال دون سن الخامسة الزائدي الوزن منخفضاً في أفريقيا، عند نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٧، فقد ارتفع هذا المعدل بصورة كبيرة في شمال أفريقيا وجنوب الأفيريقي ليبلغ مستويات مرتفعة قدرها ١٠,٣ في المائة و ١٣,٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٧. وبالقيم المطلقة، زاد عدد الأطفال الزائدي الوزن من ٦,٦ ملايين في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٧ ملايين في عام ٢٠١٧.

(٥) Food and Agriculture Organization of the United Nations and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World: Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition* (Rome, 2018)

(٦) United Nations Children's Fund and others, "Levels and trends in child malnutrition: joint child malnutrition estimates — key findings of the 2018 edition" (2018)

في أفريقيا، حيث كانت نصف تلك الزيادة في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، يقع نحو نصف العشرين بلداً التي تشهد أسرع معدلات الزيادة في بدانة الراشدين عالمياً في أفريقيا^(٧).

١٣ - ونظراً إلى أن ٦٠ في المائة على الأقل من سكان أفريقيا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل الكفاف، أفرت البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية بأن النمو القائم على الزراعة يتسم بأهمية حاسمة في القضاء على الجوع والحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ولم تحقق سوى ١٠ بلدان التزام البرنامج بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الإنفاق العام السنوي للزراعة، حيث خصصت ملاوي وإثيوبيا أعلى نسبتين مئويتين، وهما ١٧,٦ في المائة و ١٦,٨ في المائة على التوالي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٤ - وفي عام ٢٠١٤، اعتمد القادة الأفارقة إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الذي أعاد تأكيد الدور ذي الأولوية الذي تؤديه الزراعة في خطة التنمية في القارة. والتزم القادة الأفارقة أيضاً بإجراء عملية استعراض زراعي كل سنتين تشمل تتبع تنفيذ أحكام الإعلان ورصده والإبلاغ عنه. وكجزء من هذا الاستعراض، بيّن التقرير الاستهلاكي لعام ٢٠١٧ من التقارير التي ستقدم لها كل سنتين عن تنفيذ الإعلان^(٨)، والذي يوجز أداء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أنه من بين البلدان — ٤٧ التي أفادت عن إحراز تقدم، حصل ٢٠ بلداً على الدرجة الكلية الدنيا البالغة ٣,٩٤ من ١٠ التي تشير إلى كونها على مسار تحقيق الالتزامات بحلول عام ٢٠٢٥. ومن بين هذه البلدان، كانت رواندا هي أفضل البلدان أداءً في تنفيذ الالتزامات السبعة المنصوص عليها في الإعلان.

١٥ - وللقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في القارة الأفريقية، لا بد أن تكون الزراعة في صميم خطط التنمية. وينطوي تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، مثلما بيّنت تجارب بلدان مثل إثيوبيا ورواندا، على إمكانية تحويل القطاع الزراعي في القارة الأفريقية بأكملها.

جيم - عدم المساواة

١٦ - إن ارتفاع وتزايد أوجه عدم المساواة يلحقان ضرراً على المدى الطويل بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. فعدم المساواة يستبعد شرائح سكانية كبيرة من المشاركة في التنمية والاستفادة منها، مما يتعارض مع التعهد الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ "بعدم ترك أي أحد خلف الركب". ومعدل تفاوت الدخل في أفريقيا يفوق، في المتوسط، نظيره في بقية العالم النامي. وخفض معامل جيني السائد حالياً في أفريقيا بمعدل ٠,٤١ وفي آسيا بمعدل ٠,٣٥ سينتشل ١٣٠ مليون شخص إضافي من براثن الفقر المدقع^(٩).

١٧ - وتباين اتجاهات التفاوت في الدخل في جميع أنحاء القارة. ففي الجنوب الأفريقي، انخفض التفاوت في الدخل، ولكنه لا يزال مرتفعاً لأن مستوياته كانت في الأصل عالية جداً. وبما أن ٦ من البلدان العشرة الأكثر تفاوتاً في العالم موجودة في الجنوب الأفريقي، فإن هذه المنطقة دون الإقليمية تشهد

(٧) World Health Organization, Regional Office for Africa, *Nutrition in the WHO Africa Region* (Brazzaville, 2017).

(٨) متاح على https://au.int/sites/default/files/documents/33005-doc-br_report_to_au_summit_draft_stc_eng.pdf

(تم الاطلاع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

من بين جميع المناطق الأفريقية أعلى تفاوت في الدخل وتسجل أحد أعلى مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل في العالم. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بلغ معامل جيني في بلدان المنطقة أكثر من ٠,٥٠، بشكل عام. ويسجل الجنوب الأفريقي أيضا أكبر فارق بين دخل ٢٠ في المائة من أكثر السكان ثراء و ٢٠ في المائة من أشدهم فقرا. وفي وسط أفريقيا، استقر التفاوت في الدخل في المستويات العليا على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، وظل معامل جيني يناهز ٠,٤٠، بين أوائل القرن الحادي والعشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وربما يجد انخفاض مستوى إيرادات الضرائب في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، بنسبة ١١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، مقارنة بمتوسط ١٦ في المائة في كل أفريقيا، من قدرة البلدان على إعادة التوزيع لزيادة المساواة والاستثمارات الاجتماعية. وفي حين أن التفاوت في الدخل يختلف في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، فقد زاد عموما في شرق أفريقيا بين أوائل القرن الحادي والعشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتشكل جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموريشيوس استثناءات بسبب برامج الحماية الاجتماعية والاستثمار في التعليم وتنمية المهارات وتنظيم المشاريع. وفي شمال أفريقيا، لا تزال مستويات التفاوت في الدخل منخفضة بصورة معتدلة (معامل جيني ٠,٣٣ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥). وفي غرب أفريقيا، انخفض التفاوت في الدخل بشكل عام، وبلغ معامل جيني، في المتوسط، ٠,٤٠، خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولكنه ارتفع ولا يزال مرتفعا في غانا، وكوت ديفوار، ونيجيريا. واستنادا إلى أوجه التفاوت بين دخل الأكثر ثراء ودخل الأشد فقرا، يشهد الجنوب الأفريقي أعلى مستوى لعدم المساواة، وشمال أفريقيا أدنى مستوى، وشرق أفريقيا ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا مستويات متوسطة متقاربة^(٩).

١٨ - وعلاوة على ذلك، فإن عدم المساواة في إتاحة الفرص لا يزال مرتفعا في أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية والموارد الإنتاجية مثل التعليم والرعاية الصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والائتمان. وتوجد أيضا تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية في الحصول على الخدمات الأساسية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلا، تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي تتوفر لديها الكهرباء ٧٠ في المائة في المناطق الحضرية، مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة في المناطق الريفية^(٩).

١٩ - وقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. فالمنطقة حققت تقريبا التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وارتفعت معدلات إتمام التعليم الثانوي في جميع المناطق بالنسبة لكل من الفتيات والفتيان. وانخفض معدل انتشار زواج الأطفال، وتمكنت بعض البلدان من تأخير سن الزواج بالنسبة للنساء^(١٠). وزاد معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة طفيفة.

٢٠ - وشهد خمسة عشر بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحسنا في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. ففي عام ٢٠١٨، شغلت النساء ٢٣,٧ في المائة من مقاعد مجالس النواب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة ١٩,٨ في المائة في آسيا و ١٨,٦ في المائة في الدول العربية. وتسجل

(٩) مجموعة البنك الدولي، *Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future*، العدد ١٧، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١٠) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، ٢٠١٧ تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا: تتبع التقدم المحرز بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة (أديس أبابا، ٢٠١٧).

رواندا التي تشغل فيها النساء ٦١,٣ في المائة من مقاعد مجلس النواب، أعلى نسبة تمثيل للمرأة في العالم^(١١). ووافقت إثيوبيا مؤخرا على تشكيل مجلس وزراء جديد، يضم ٥٠ في المائة من الإناث، بمن فيهن أول امرأة في البلد تتولى مهام وزارة الدفاع وأول امرأة تتولى الرئاسة.

٢١ - وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال كل بلد تقريبا من البلدان الأفريقية يشهد ارتفاعا في عدم المساواة بين الجنسين يتجلى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية. فعلى سبيل المثال، يقل احتمال توظيف المرأة الأفريقية عن احتمال توظيف الرجل، وعندما يتم توظيفها، لا تتلقى سوى ٧٠ في المائة، في المتوسط، من أجر الرجل. وفي ما يقرب من ثلثي البلدان، تكون المرأة أكثر عرضة من الرجل للعيش في حالة فقر وأيضاً أكثر عرضة منه للإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال من الضروري أيضاً بذل الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، ولا سيما في المرحلتين الثانوية والجامعية، باستثناء شمال أفريقيا.

ثالثا - تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة

ألف - الحصول على التعليم الجيد وتنمية المهارات

٢٢ - يشكل التعليم محركاً رئيسياً للتنمية. وأظهرت البحوث أن زيادة سنوات الدراسة في البلدان النامية بعامين للكبار في عمر ١٥ سنة وما فوق من شأنه أن يساعد على انتشار نحو ٦٠ مليون شخص من براثن الفقر، وأن إتمام الجميع فترة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ضمن هذه المجموعة سوف يخرج أكثر من ٤٢٠ مليون شخص من دائرة الفقر. وهذه المكاسب من شأنها أن تقلل من عدد الفقراء على الصعيد العالمي بأكثر من النصف^(١٢).

٢٣ - ولا تزال البلدان الأفريقية تحقق إنجازات كبيرة في مجال التعليم. فعدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية ارتفع من ٦٢ مليون في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٩ مليون في عام ٢٠١٢. ولتمكين عدد أكبر من الأطفال من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ألغى ١٥ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الرسوم المدرسية منذ عام ٢٠٠٠^(١٣). ونظراً إلى ارتفاع معدلات انتقال الطلاب واستبقائهم، زاد المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٢، وارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في المرحلة العليا من التعليم الثانوي من ٢٢ في المائة إلى ٣٢ في المائة خلال الفترة نفسها. ولوحظت زيادات أكبر في البلدان الأشد فقراً^(١٤).

(١١) الاتحاد البرلماني الدولي، "Women in national parliaments: situation as of 1 October 2018"، متاحة على <http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm> (جرى الاضطلاع عليها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "Reducing global poverty through universal primary and secondary education"، ورقة السياسة العامة رقم ٣٢/صحيفة الوقائع رقم ٤٤ (باريس، ٢٠١٧).

(١٣) معهد أفريقيا - أمريكا، *State of Education in Africa Report 2015: A Report Card on the Progress*، *Opportunities and Challenges Confronting the African Education Sector* (نيويورك، ٢٠١٥).

(١٤) معهد اليونسكو للتعليم مدى الحياة، *Promoting Lifelong Learning for All: The Experiences of Ethiopia, Kenya, Namibia, Rwanda and the United Republic of Tanzania* (هامبورغ، ٢٠١٨).

٢٤ - وفي عام ٢٠١٦، كان ما مجموعه ٢١ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية، و ٣٧ في المائة من المراهقين في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي و ٥٨ في المائة من الشباب في سن المرحلة العليا من التعليم الثانوي، خارج مقاعد الدراسة^(١٥). ولم يكمل التعليم الابتدائي ما مجموعه ٤١ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية^(١٦). وفي عام ٢٠١٦ حرمت ١٢٣ فتاة تقريبا في سن الدراسة الابتدائية وغير المنتهقات بالمدارس من الحق في التعليم مقابل ١٠٠ من الفتيان^(١٥). ولا تزال المرأة لا تلتحق بالتعليم الجامعي بنفس القدر المتاح للرجل. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في الالتحاق بالمدارس، تبقى معدلات الأمية مرتفعة. ففي عام ٢٠١٦، كان أكثر من ربع الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غير قادرين على القراءة. وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي ٨٧ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة، الأمر الذي يعزى أساسا إلى نوعية التدريس والتعلم. وظل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار ٦٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦^(١٦).

٢٥ - ويشكل أيضا الافتقار إلى المعلمين المدربين تدريباً جيداً تحدياً فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات التعليمية في أفريقيا. فنسبة المعلمين المدربين بشكل مناسب كانت ٣٦ في المائة في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، و ٦٢ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي و ٤٥ في المائة في مرحلة التعليم الثانوي. وتشكل الهياكل الأساسية عقبة أخرى تعيق تحسين التعليم حيث لا تتعدى نسبة المدارس التي تتوفر فيها الكهرباء في عام ٢٠١٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢٢ في المائة من المدارس الابتدائية و ٤٩ في المائة من المدارس الإعدادية. وتعطل النزاعات أيضا المواظبة على الدراسة. فالهجمات المتصلة بالإرهاب مثلا والتي يتعرض لها المدرسون والمؤسسات التعليمية من قبل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) أسفرت عن مقتل ١١٦ معلما وأجبرت ١٩ ٠٠٠ طالب على الفرار بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، لا بد من تعبئة الموارد لدعم التعليم وتنمية المهارات في أفريقيا. فالإنفاق الاجتماعي على التعليم حاليا لا يزال منخفضا أيضا. وفي عام ٢٠١٥ بلغت نفقات التعليم العام ٩، ١٦ في المائة من مجموع النفقات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(١٦). وبالإضافة إلى دفع الرسوم الرسمية، تضطر الأسر المعيشية إلى أن تنفق بالقدر نفسه تقريبا على أشياء مثل اللوازم المدرسية والمواد التعليمية ووسائل النقل^(١٧). وقد انخفضت قيمة الحصص المخصصة للتعليم الأساسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مجموع المعونة الدولية إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٥، مما يشكل أقل من مستوى نصف القيمة التي تلقتها في عام ٢٠٠٢، هذا بالرغم من أن المنطقة تضم أكثر من نصف الأطفال غير المنتهقين بالمدارس في العالم. وعلى النقيض من ذلك، فإن شمال أفريقيا وغرب آسيا لا يضمن سوى ٩ في المائة من جميع الأطفال غير المنتهقين بالمدارس، أما الحصص التي تلقتها هذه المنطقة

(١٥) معهد اليونسكو للإحصاء، "One in five children, adolescents and youth is out of school" صحيفة الوقائع رقم ٤٨ (باريس، ٢٠١٨).

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨: المساواة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا (باريس، ٢٠١٧).

(١٧) البنك الدولي، *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٨).

من مجموع المعونة الدولية المخصصة للتعليم الأساسي فقد زادت من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥^(١٦).

٢٧ - ولتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة وإتمامها وللحد من الأمية، ينبغي أن تجعل البلدان الأفريقية التعليم إلزامياً، وتحسن فرص الحصول على التعليم وجودة التعليم. وإن نجاح التحول الهيكلي للقارة يتطلب قوة عاملة ماهرة، مما يزيد الحاجة إلى اتخاذ المبادرات التعليمية التي توفر التعليم النظامي والتدريب على اكتساب المهارات التقنية والمهنية ذات الصلة. ويحتاج الشباب الأفريقي إلى أساس متين في التعليم الأساسي وينبغي أن تتاح له الفرص لمتابعة التعليم في المستويات العليا. ويجب على البلدان أيضاً أن تواصل التركيز في رؤاها واستراتيجياتها الوطنية على بناء رصيد من المعارف تحقيقاً للتنمية الشاملة للجميع^(١٨).

باء - تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحد من تفشي الأمراض الرئيسية

٢٨ - أحرزت أفريقيا تقدماً باهراً في مجال الصحة. فقد زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للجنسين من ٥٧ سنة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٠ سنة في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ تدنى معدل الولادات الأولى ومعدل الوفيات الأولى لكل ١٠٠٠ شخص من ٣٩,٢ إلى ٣٤,٣ ومن ١٣,٧ إلى ٨,٩، على التوالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت أيضاً معدلات وفيات المواليد ومعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي من ٤١ إلى ٢٧ ومن ١٥٦ إلى ٧٦، على التوالي، في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧^(١٦)، وارتفع معدل تغطية التحصين ضد شلل الأطفال من نسبة ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٧٢ في المائة في عام ٢٠١١. وبقي راکداً منذ ذلك الحين.

٢٩ - وعلى الرغم من أن معدل وفيات الأمومة أخذ أيضاً في الانخفاض، لكنه لا يزال مرتفعاً، وتسجل ٥٤٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، جرت تلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة فقط لـ ٤٩,٦ في المائة من النساء في سن الإنجاب المتزوجات أو المرتبطات. ولا تزال تغطية الرعاية السابقة للولادة منخفضة بشكل مثير للقلق. ففي عام ٢٠١٥، لم تتلق سوى ٥٤ في المائة من النساء الحوامل تغطية كاملة للرعاية السابقة للولادة المتقدمة للحياة. وتتميز المنطقة أيضاً بمعدل منخفض جداً للقابلات المهارات بلغ ٥٤ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨، سجل معدل الولادات لدى المراهقات أعلى مستوى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فمن أصل ١٠٠٠ ولادة سجلت ١٠١ ولادة لنساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة^(٢٠).

٣٠ - وانخفض المعدل الجديد للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٢,١ لكل ١٠٠٠ حالة في عام ٢٠١١ إلى ١,٢ في عام ٢٠١٦. ولكن معدل الإصابة في عام ٢٠١٦ ظل يمثل ١,٢ ملايين

(١٨) البنك الدولي، *Facing Forward: Schooling for Learning in Africa* (واشنطن العاصمة، ٢٠١٨).

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للطفولة وآخرون، *Levels and Trends in Child Mortality: Estimates Developed by the UN* (نيويورك، ٢٠١٨).

(٢٠) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لأفريقيا، *Atlas of African Health Statistics 2018: Universal Health Coverage and the Sustainable Development Goals in the WHO Africa Region* (برازافيل، ٢٠١٨).

إصابة جديدة بالقيمة المطلقة. وارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ٢,١ مليون في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٨ مليون في عام ٢٠١٦، مما يدل على تحسن في أداء برنامج العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في المنطقة. ويسجل وجود أكثر من ١,٣ مليون امرأة حامل مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٦. وارتفعت نسبة الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى طفلها من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن معدل الوفيات من فيروس نقص المناعة البشرية قد انخفض من ١٣٩ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٧١ حالة في عام ٢٠١٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، فهو يبقى مرتفعا.

٣١ - وتراجعت معدلات الإصابة بالمalaria والوفيات الناجمة عن malaria من ٢٩٩ إلى ٢٤٠ حالة لكل ١٠٠٠ شخص ومن ٧٢ إلى ٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، على التوالي، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، سجلت حوالي ١٩٤ مليون حالة جديدة للإصابة بالمalaria و ٨٨٠ ٤٠٥ حالة وفاة ناجمة عن malaria بالأرقام المطلقة، مما يدل على حجم العبء. وعلاوة على ذلك، انخفض معدل انتشار السل من ٣٤٥ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٣٤٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤، وانخفض معدل الوفيات من السل من ٤٧ في عام ٢٠١٠ إلى ٤٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦^(٢١).

٣٢ - ويشكل التفشي التلقائي للأمراض، مثل مرض فيروس إيبولا، عبئا إضافيا على البلدان. وقد تفشى فيروس إيبولا من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٨، مما أسفر عن وفاة ١٥٥ شخصا. وما فتئت الحالة الأمنية في البلد تقوض إجراءات التصدي له، مما يزيد خطر انتشار الفيروس داخل البلد وخارجه على حد سواء^(٢٢). ولأن تفشي الفيروس يشكل تهديدات على البلدان المجاورة، اتخذت منظمة الصحة العالمية إجراءات للتصدي له بتزويد هذه البلدان بالأفراد والمعدات. وتفشي الوباء هو أيضا تذكير للبلدان بالاستثمار في إجراءات التأهب والقيام بتعبئة الموارد. كما ينبغي الاضطلاع بأنشطة التوعية لكفالة التصدي الناجح^(٢٣). وينبغي أن تعزز البلدان الأفريقية نظمها الصحية وقدرتها على الصمود من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر هذه الأوبئة.

٣٣ - ويلزم بذل مزيد من الجهود لمكافحة الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المتصلة بها في أفريقيا قبل أن تصبح أسبابا رئيسية للوفيات والأمراض. وتدرج في أعلى قائمة الأسباب الرئيسية للوفاة في المنطقة، التهابات الجهاز التنفسي السفلي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض الإسهال، والسكتة الدماغية، وأمراض القلب الناجمة عن انسداد الشرايين (الشريان التاجي) والسل، والمalaria. وقد انخفض معدل malaria بشكل كبير، من المرتبة الرابعة إلى السابعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ نتيجة البرامج الفعالة لمكافحة malaria في المنطقة، وسيتم شطب فيروس نقص المناعة البشرية أيضا من قائمة الأسباب الرئيسية للوفاة إذا استمر التقدم الحالي في برامج مكافحته. وتلك تطورات إيجابية.

(٢١) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لأفريقيا، "Ebola virus disease: Democratic Republic of the Congo"، External Situation Report 12، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (برازافيل، ٢٠١٨).

(٢٢) منظمة الصحة العالمية، "Statement on the October 2018 meeting of the IHR Emergency Committee on the Ebola virus disease outbreak in the Democratic Republic of the Congo"، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. متاح على www.who.int/news-room/detail/17-10-2018-statement-on-the-meeting-of-the-ih-ermergency-committee-on-the-ebola-outbreak-in-drc.

جيم - العائد الديمغرافي

٣٤ - تشهد أفريقيا أسرع معدل للنمو السكاني في العالم، وتستمر الفئة الكثيرة العدد من سكانها الذين هم في سن العمل في النمو بوتيرة سريعة. فقد ارتفع عدد سكان أفريقيا من ٢٢٨ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ١,٢٦ بليون نسمة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد ٢,٥ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وبلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ٢٣٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد ٤٦١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠^(٢٣). وتشير التقديرات أيضا إلى أن عدد السكان الذين هم في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ عاما) سينمو بنسبة ٧٠ في المائة، ليصل إلى ٤٥٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٥، وهو ما يمثل فرصة سانحة للمنطقة. بيد أن هذا التغير الديمغرافي يقترن بالعديد من التحديات مثل ارتفاع معدلات البطالة، وقلة فرص العمل، وتسارع التوسع الحضري، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الهياكل الأساسية. ومن ثم فإن عدم الاستفادة من هذه الفرصة السانحة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار واستمرار هجرة الأدمغة.

٣٥ - ويمكن لأفريقيا أن تحني عائدا ديمغرافيا إذا استغلت هذه الفرصة السانحة واستفادت بنجاح من إمكانيات الأعداد المتزايدة من الشباب. ولترجمة هذه الزيادة إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع، يتعين على البلدان الأفريقية أن توفر ما يكفي من فرص العمل اللائق بُغية استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان الذين هم في سن العمل. وينبغي تحديث قطاع الزراعة، الذي يعمل به معظم السكان الذين هم في سن العمل، ما من شأنه تيسير التصنيع. ويهدف استيعاب الفائض من اليد العاملة التي سيستغني قطاع الزراعة عنها نتيجة التحديث، ينبغي أيضا الاستثمار في الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة. وينبغي للبلدان أن ترسم سياسات تعزز تراكم رأس المال البشري وتمكّن الفقراء والعمال ذوي المهارات البسيطة من الاستفادة من الفرص الناشئة عن التحول الهيكلي. وينبغي أيضا للبلدان أن تستثمر في الصحة والتعليم، والابتكار، وتنمية المهارات، والقدرات النسائية، وذلك لتعزيز بناء قوة عاملة تتسم بالصحة وحسن التعليم والمهارة^(٢٤). ولا بد أيضا من تثقيف المراهقين والشباب وتقديم الخدمات إليهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للاحتفاظ بهم في المدارس ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن المهم أيضا أن تُنمّي البلدان دور القطاع الخاص وأن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في إيجاد فرص العمل^(٢٤).

دال - الحماية الاجتماعية

٣٦ - تشكل الحماية الاجتماعية وسيلة للتخفيف من حدة الفقر وأداة من أدوات السياسة العامة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وعلى الرغم من إسهام الحماية الاجتماعية المعترف به في الحد من الفقر وفي تشجيع إدخال التحسينات في مجالي التعليم والصحة، فإن نطاق تغطيتها لا يزال محدودا في أفريقيا. وتشمل التغطية الفعلية، التي تُقاس بنسبة إجمالي السكان الذين يسهمون فعلا في أي نظام من نُظُم التأمين الاجتماعي أو الذين يتلقون الإعانات، ١٨ في المائة من مجموع السكان. وقد جعلت الكثير من البلدان من الحماية الاجتماعية عنصرا رئيسيا في استراتيجياتها

(٢٣) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٧، النتائج الرئيسية والجدول الأولى (نيويورك، ٢٠١٧).

(٢٤) African Development Bank, *Africa Economic Outlook 2018*, (Abidjan, 2018).

الإثباتية الوطنية. وفي حين أن لدى جميع البلدان الأفريقية نُظُمًا قانونية للضمان الاجتماعي، يقتصر نطاق التغطية على العمال في الاقتصاد الرسمي. ونجحت بلدان مثل إسواتيني وبوتسوانا وسيشيل وليسوتو وناميبيا في وضع نُظُمٍ شاملة غير اكتبائية للمعاشات التقاعدية وحققت بلدان مثل الجزائر وجنوب أفريقيا وكابو فريدي وموريشيوس تغطية شاملة من خلال مزيج من البرامج اكتبائية وغير اكتبائية^(٢٥).

٣٧ - وتمتع نسبة صغيرة من السكان العاملين المستخدمين في الاقتصاد الرسمي بإمكانية الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي اكتبائية الرسمية للمعاشات التقاعدية، وإصابات العمل، وإعانات الأمومة، والحماية الصحية. بيد أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يعتمدون على استراتيجيات تكيف فردية عادة ما تكون باهظة التكلفة وغير فعالة. ويمكن أن تقع هذه الشريحة من السكان في براثن الفقر بسبب صدمات مفاجئة من قبيل المرض أو فقدان العمل. وتُظهر الأدلة أن انحسار نطاق تغطية نُظُم المساعدة الاجتماعية للقوى العاملة يعوق الأثر الإيجابي لهذه النُظُم في الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.

٣٨ - ولا يتمتع سوى ١٦ في المائة من الأطفال في أفريقيا بالتغطية التي يوفرها أي نظام من نُظُم الحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يخلو ٤٠,٨ في المائة من البلدان الأفريقية من أي برامج لإعانات الأطفال أو الإعانات الأسرية. ولا تغطي العديد من النُظُم القائمة سوى نسبة ضئيلة من الأطفال، الذين يكونون إما من الفقراء أو من الفئات الضعيفة أو من الذين يعمل آباؤهم في العمالة الرسمية. ومعظم البلدان التي تتوافر عنها بيانات تغطي أقل من ٢٠ في المائة من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب. وانتقل بعض البلدان مؤخرًا من إلزام رب العمل بمسؤولية التغطية إلى التغطية عن طريق التأمين الاجتماعي فيما يتعلق بإعانات الأمومة.

٣٩ - ونطاق تغطية إعانات البطالة للسكان الذين هم في سن العمل محدود أيضا. فيتلقى ما نسبته ٥,٦ في المائة فقط من العاطلين عن العمل هذه الإعانات، ويُعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع مستويات العمالة غير الرسمية والافتقار إلى إعانات البطالة. ويتمتع حوالي ٣٠ في المائة من كبار السن بتغطية المعاشات التقاعدية. وتدفع بلدان مثل بوتسوانا وسيشيل وليسوتو وموريشيوس وناميبيا معاشات تقاعدية شاملة لجميع كبار السن.

٤٠ - ومن أجل تحسين التغطية، يتعين على البلدان أن تعزز الإنفاق الاجتماعي على نُظُم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كانت نفقات الحماية الاجتماعية، باستثناء الصحة، منخفضة جدا، إذ بلغت ٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا و ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسجلت منطقة شمال أفريقيا نسبا أعلى، إذ بلغت ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مماثلة لتلك المسجلة في آسيا والمحيط الهادئ التي بلغت ٧,٤ في المائة^(٢٥).

٤١ - وينبغي أن تستثمر البلدان الأفريقية في مجال الحماية الاجتماعية وأن توسع نطاقها لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي كوسيلة لإضفاء الطابع الرسمي عليه وتحسين ظروف العمل. ومن الضروري أيضا إدماج الاستدامة في برامج الحماية الاجتماعية بُغية تحسين فعاليتها.

رابعاً - تعزيز التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع

ألف - العمالة المنتجة والعمل اللائق

٤٢ - تشكل العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع مسارا هاما لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من معدلات النمو الهائل المسجلة في أفريقيا لما يقرب من عقدين من الزمن، فقد أدى الكساد العالمي الذي حدث في عام ٢٠٠٨ إلى تباطؤ الزيادة في عدد فرص العمل وجهود القضاء على الفقر. وفي حين عاد النمو إلى الارتفاع، فإن الوتيرة ليست بالسرعة الكافية لإيجاد ما يكفي من الثروة وفرص العمل بُغية المساعدة على الحد من الفقر.

٤٣ - وبلغ معدل البطالة في أفريقيا ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٧ ومن المرجح أن يظل على المستوى نفسه في عام ٢٠١٨، وسجلت منطقة شمال أفريقيا معدلات أعلى بكثير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونظرا لزيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل وتنامي القوى العاملة، من المتوقع أن يزداد عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى ٣٨,٩ مليوناً في عام ٢٠١٨ بعد أن كان ٣٧,٨ مليوناً في عام ٢٠١٧.^(٤)

٤٤ - وتشهد منطقة شمال أفريقيا أعلى نسب البطالة في العالم، إذ بلغ معدل البطالة فيها ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٧. ورغم أنه من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل انخفاضاً طفيفاً، ليصل إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، فإن عدد العاطلين عن العمل في هذه المنطقة دون الإقليمية سيظل على المستوى نفسه البالغ ٨,٧ ملايين. وترتفع البطالة بشكل خاص في صفوف الشباب والنساء، ومعدل البطالة بين الشباب، الذي بلغ ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٧، هو الأعلى في العالم. ويشكل الشباب أكثر من ٣٤ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل، في حين أنهم لا يمثلون سوى ١٥ في المائة من القوى العاملة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتجاوز معدل البطالة في صفوف النساء ضعف هذا المعدل في صفوف الرجال بسبب الأدوار الجنسانية المتجذرة والتمييز الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يقيد إمكانية حصول النساء على فرص العمل اللائق. ومن المتوقع أن يستمر معدل البطالة بين النساء بالازدياد في المنطقة دون الإقليمية نتيجة لهذه الحواجز الهيكلية.

٤٥ - ويُتوقع أن يظل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي بلغ ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ على المستوى نفسه في عام ٢٠١٨. بيد أنه يُتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل من ٢٩,١ مليوناً في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠,٢ مليوناً في عام ٢٠١٨ وإلى ٣١,٣ مليوناً في عام ٢٠١٩ بسبب النمو السريع في القوى العاملة. ويُخفي الانخفاض النسبي في معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبايناً قائماً فيما بين البلدان. ولذلك، فإن معدلات البطالة أعلى بكثير في بعض البلدان، كما في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، حيث بلغ هذا المعدل ٢٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن المشاكل الأخرى التي يخفيها الانخفاض النسبي في معدل البطالة هي أن معظم السكان العاملين في المنطقة يعملون في العمالة الهشة أو العمالة الناقصة في الاقتصاد غير الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستويات الفقر، وانعدام المساواة، ووجود جوانب عجز في فرص العمل اللائق. وبسبب انتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي على نطاق واسع وانعدام الحماية الاجتماعية تقريباً، يتعرض السكان للضغوط من أجل القبول بأية فرصة عمل، بغض النظر عن ظروف العمل. ومن المتوقع أن يتجاوز معدل العمالة الهشة في عام ٢٠١٨ نسبة ٧٢ في المائة، مما يجعله الأعلى في العالم. ويُتوقع كذلك أن يصل عدد الأشخاص العاملين في أشكال

العمالة الهشة إلى ٢٧٩ مليوناً. وتشهد المنطقة أيضاً واحداً من أعلى معدلات النشاط الاقتصادي غير الرسمي خارج قطاع الزراعة، إذ يتراوح بين ٣٤ في المائة في جنوب أفريقيا و ٩٠,٦ في المائة في بنين.

٤٦ - ويُبرز استمرار ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب والنساء في شمال أفريقيا وتفشي العمالة الرديئة النوعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتسم السكان الذين هم في سن العمل بصغر عمرهم وتنامي أعدادهم وانخفاض مستواهم التعليمي، الحاجة الماسة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لفائدة الشباب، والتصدي للتمييز، وسد الفجوة بين الجنسين في أسواق العمل والتعليم على حد سواء، وتشجيع الانتقال الفعال من المدرسة إلى العمل. وستجعل المكاسب المتحققة في هذه المجالات القارة في وضع أفضل للاستفادة من العائد الديمغرافي الذي يتيح العدد المتنامي من السكان.

باء - التحول الهيكلي

٤٧ - يتيح التحول الهيكلي الشامل لأفريقيا أفضل السبل المؤدية إلى تحقيق الرخاء. ويقع التحول الهيكلي في صميم السياسة الرامية إلى التصدي للتحدي الهائل المتمثل في البطالة في أفريقيا، فضلاً عن جوانب العجز في فرص العمل اللائق وانخفاض الدخل. وبالنظر إلى تفاوت ثروات الموارد الطبيعية المتاحة في جميع أنحاء القارة، يمكن للبلدان أن تسعى إلى تحقيق التحول الهيكلي القائم على الزراعة أو التصنيع بتحويل النشاط الاقتصادي من زراعة الكفاف المنخفضة الإنتاجية إلى قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الصناعية العالية الإنتاجية. غير أن التحول الهيكلي يجري بوتيرة بطيئة جداً في أفريقيا، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي والتوسع الحضري السريع في القارة، فإن أفريقيا تعاني من انخفاض حجم التصنيع، وانتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي على نطاق واسع، وتدني الإنتاجية، وسوء توزيع عاملي الإنتاج، أي الأرض واليد العاملة^(٢٦). فعلى سبيل المثال، تُقدّر حصة القوى العاملة المستخدمة في الصناعة بنسبة ١٣,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٨^(٢٧). وتهيمن الشركات الصغيرة وغير الرسمية التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها كثيراً على قطاع الصناعة التحويلية الحالي، وإمكانية الحصول على الأراضي محدودة بالنسبة للشركات المنتجة.

٤٨ - ويشكل تنويع الاقتصاد عن طريق تنمية قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات الكثيفة العمالة مثل إنتاج المنسوجات والألبسة، والصناعة الزراعية، وتجهيز المواد الزراعية، بما في ذلك البستنة وتجهيز الأغذية والخدمات القابلة للتداول التجاري، مثل السياحة، والنقل، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعضاً من السبل الجديدة نحو تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا. وقد نجح العديد من البلدان غير الغنية بالموارد مثل إثيوبيا ورواندا والمغرب وموريشيوس في اتباع المسارات المذكورة أعلاه من خلال إيجاد بيئة مواتية للاستثمار بتوفير الهياكل الأساسية الجيدة، والمجمعات الصناعية، وتنمية التعليم والمهارات، وتمليك الأراضي وإتاحة إمكانية الوصول إليها. كما اعتمدت تلك البلدان "استراتيجية دعم الصادرات" بوضع حزمة من السياسات التجارية وسياسات أسعار الصرف والاستثمارات العامة والإصلاحات التنظيمية والتغييرات المؤسسية الرامية إلى زيادة حصة الصادرات غير التقليدية في الناتج

(٢٦) Manabu Nose, "Road to industrialized Africa: role of efficient factor market in firm growth", IMF Working Paper No. WP/18/184 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2018).

(٢٧) Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database. متاحة على الرابط التالي: www.ilo.org/ilostat (اطُّع عليها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المحلي الإجمالي. وبذلك، فإنها أحدثت طفرات في النمو ووفرت فرص العمل اللائق، ويمكن لهذه الأمثلة أن تشكل دروساً مفيدة للقارة برمتها. وبالإضافة إلى إيجاد فرص العمل في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة، نفذت تلك البلدان سياسات أدت إلى تمكين الفقراء والعمال ذوي المهارات المنخفضة من الاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة عن التحول الهيكلي. وتستطيع البلدان الأفريقية أن تستفيد أيضاً من ارتفاع مستويات الدخل والتوسع الحضري وتزايد استهلاك الأغذية في المدن من خلال استغلال سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بتجهيز المنتجات الزراعية. وسيؤدي الاستثمار في السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك إلى رفع مستويات المعيشة.

٤٩ - وتشكل تعبئة المدخرات المحلية دعماً للاستثمار الإنتاجي، وتعزيز السياسات الضريبية وتحصيل إيرادات الضرائب، وتحسين كفاءة الإنفاق العام ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بعضاً من الوسائل المتاحة لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، بلغت المدخرات المحلية ٤٢٢ بليون دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦ في أفريقيا، أي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت القارة بتعبئة ٣١٢ بليون دولار من إيرادات الضرائب، أو ما يناهز ١,٧ مرة أكثر من التدفقات المالية الآتية من الخارج البالغة ١٨٥ بليون دولار، في عام ٢٠١٦.

٥٠ - وتحتاج أفريقيا أيضاً إلى تسريع وتيرة التكامل الإقليمي والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الأكبر حجماً. وتسجل التجارة فيما بين البلدان الأفريقية معدلات منخفضة جداً، إذ تقارب ١٠ في المائة تقريباً من إجمالي النشاط التجاري لأفريقيا، في حين تبلغ هذه النسبة ٤٠ في المائة في أمريكا الشمالية و ٦٠ في المائة في أوروبا الغربية. ويُسحَن أكثر من ٨٠ في المائة من صادرات أفريقيا إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ومن أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وقَّعت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام ٢٠١٨، مع التركيز على خمسة من قطاعات الخدمات ذات الأولوية وهي النقل، والاتصالات، والخدمات المالية، والسياحة، والخدمات التجارية. ووقَّع ما مجموعه ٤٩ بلداً على هذا الاتفاق، وصدَّق عليه ٦ بلدان. وإذا انضمت جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٥ بلداً إلى المعاهدة، فإنها ستُكوِّن كتلة يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٢,٥ تريليون دولار ويشمل سوقها ١,٢ بليون شخص.

جيم - تطوير البنية التحتية

٥١ - تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تشديداً على أهمية تطوير البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والبنية التحتية في أفريقيا متخلفة عن البنية التحتية في مناطق أخرى كما ونوعاً ومن حيث يسر التكلفة، ويعزى ذلك أساساً إلى نقص في الاستثمار. وتُقدَّر احتياجات الاستثمار في البنية التحتية للقارة بنحو ١٣٠ بليون إلى ١٧٠ بليون دولار سنوياً. وتراوح الفجوة في التمويل بين ٦٨ بليون و ١٠٨ بلايين دولار سنوياً. وإمكانية الاستفادة من البنية التحتية الأساسية محدودة أيضاً. ففي عام ٢٠١٦، لم تتمكن سوى نسبة ٤٢ في المائة من الأسر المعيشية الأفريقية من الحصول على الكهرباء^(٩). وفي عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٢٢ في المائة فقط من السكان تستخدم شبكة الإنترنت^(٢٨).

(٢٨) International Telecommunication Union, "ICT facts and figures 2017" (Geneva, 2017).

٥٢ - فضلاً عن الإمكانية المحدودة للحصول على خدمات البنية التحتية، تتجاوز تكلفة هذه الخدمات في أفريقيا تكلفتها في مناطق نامية أخرى. ففي أفريقيا، تسدّد منشآت الصناعة التحويلية في المتوسط ٠,٢٠ دولار لكل كيلوواط في الساعة من الكهرباء، وهو ما يفوق بنحو أربع مرات التكلفة في سائر أنحاء العالم؛ وتعريفات الشحن البري للكيلومتر الواحد تفوق بواقع مرتين إلى أربع مرات ما هي عليه في الولايات المتحدة؛ والوقت المستغرق في السفر على طول ممرات التصدير الرئيسية أطول بواقع مرتين أو ثلاث مرات الوقت المستغرق في آسيا؛ ورسوم الهاتف أعلى بنحو أربع مرات مقارنة بجنوب آسيا؛ وتكاليف الإنترنت أعلى بكثير، فثمن جيغابايت واحد من البيانات يبلغ ١٨ في المائة من دخل المواطن العادي، مقارنةً بنسبة ٣ في المائة فقط في آسيا^(٢٨).

٥٣ - وهناك أوجه تفاوت كبيرة في البنية التحتية الأساسية أيضاً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فالمناطق الريفية متخلفة عن المناطق الحضرية من حيث الحصول على المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والطرق والخدمات الصحية والتعليمية والاتصال الإلكتروني. ففي الجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، كانت نسبة ٧٨ في المائة من السكان في المناطق الحضرية تحصل على الطاقة الكهربائية، ولكن لم تتجاوز هذه النسبة ٢٠ في المائة، في المتوسط، في المناطق الريفية^(٢٩). وتعاني النساء والفتيات الريفيات بوجه خاص من هذا الحرمان.

٥٤ - ويؤدي سوء حالة البنية التحتية في أفريقيا إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية على حد سواء. ويسفر ذلك عن خسائر في الإنتاجية، وعن خسارة نسبة تصل إلى ٢ في المائة من معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل. ويؤدي سوء البنية التحتية أيضاً إلى انخفاض التنمية الاجتماعية، حيث يرتفع معدل وفيات الأطفال، على سبيل المثال، بسبب تدني إمكانية الحصول على المياه النقية والكهرباء^(٣٠). وبغية معالجة النقص في البنية التحتية في القارة، اعتمد القادة الأفريقيون برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وعزز البرنامج، منذ إنطلاقه، استثمار فرادى البلدان في مشاريع البنية التحتية العامة. فعلى سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، رغم أن المبالغ المتعهد بها للبنية التحتية في أفريقيا من جميع المصادر المبلغ عنها قد انخفضت من ٧٨,٩ بليون دولار إلى ٦٢,٥ بليون دولار، ازدادت مخصصات الميزانية من الحكومات الأفريقية من ٢٤,٠ بليون دولار إلى ٢٦,٣ بليون دولار. ولكن المبلغ المستثمر يتفاوت إلى حد كبير بين المناطق دون الإقليمية. فوسط أفريقيا، على سبيل المثال، هي أقل مناطق أفريقيا استثماراً في البنية التحتية حسب الفرد الواحد، على الرغم من حاجتها الكبيرة إلى ذلك. ففي عام ٢٠١٦، لم تستخدم سوى نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة (٦,٣ بلايين دولار) لتمويل المشاريع، وهي نسبة أقلّ بواقع مرتين مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى^(٣١).

٥٥ - وفي سياق انخفاض تمويل البنية التحتية في أفريقيا، من المهم تحديد أنواع تمويل جديدة ومستثمرين جدد. وبغية تمويل مشاريع البنية التحتية، أصبحت متاحة أمام البلدان الأفريقية خيارات أخرى عدا المعونة الأجنبية، مثل التحويلات المالية والمنح الخاصة المقدمة من الجهات الخيرية والإيرادات الضريبية. وتشكل صناديق الثروة السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، والسوق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر مصادر أخرى محتملة لتمويل البنية التحتية^(٣٢).

خامساً - تعزيز الحوكمة والسلام والأمن

٥٦ - الحوكمة والسلام والأمن هي شروط أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتقتضي الحوكمة الفعالة أن تكون الحكومة وسائر المؤسسات العامة جامعة وتشاركية وخاضعة للمساءلة أمام الشعب. وبالمقارنة مع بقية العالم، فإن المعدلات الصافية لرضا المواطنين الأفريقيين عن الخدمات العامة التي يتلقونها منخفضة عموماً، على النحو المشار إليه في التقرير السابق للأمين العام بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2018/2).

٥٧ - وبصرف النظر عما ذكر أعلاه، أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً على صعيد الحوكمة بصورة عامة عن طريق دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة تقييم ذاتي طوعي تهدف إلى تعزيز حوكمة أكثر فعالية في مجالات مواضيعية أربعة هي: الديمقراطية والحوكمة السياسية، وحوكمة الشركات، والحوكمة والإدارة الاقتصادية، والحوكمة الاجتماعية - الاقتصادية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انضم ٣٧ بلداً أفريقياً إلى الآلية طوعاً وأكمل ٢١ بلداً التقييمات الذاتية وخضعت لاستعراض الأقران. ولوحظ التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية المنبثقة من عمليات الاستعراض تلك.

٥٨ - وتشهد أفريقيا زيادة في إرساء الديمقراطية وتزداد أمناً على المدى الطويل، فالنزاعات تتراجع بصورة مطردة ويظهر ذلك من خلال عدد الوفيات الناجمة عنها^(٣٠). ولكن لا تزال التحديات قائمة. فالنزاعات لا تزال مندلعة في بعض البلدان، مما يقوض السلام والأمن والمكاسب الديمقراطية^(٣١). ولا يزال التهميش السياسي يشكل مصدراً للنزاع العنيف، على النحو الذي لاحظته الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/73/273-S/2018/566).

٥٩ - ويؤثر نشوب الأزمات والنزاعات العنيفة أو تكرارها سلباً في السكان ويقوض المؤسسات وقدرات إحلال السلام وتحقيق التنمية والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وبغية مساعدة البلدان الأفريقية على تفضي هذه الأحداث، تحز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدماً في التنسيق المؤسسي وقد وقعا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام ٢٠١٧. ووقعا أيضاً إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨. وتواصل الأمم المتحدة العمل من أجل كفالة تحقيق الاتساق في تنفيذ هذين الإطارين وخطط عملهما.

٦٠ - وتواصل البلدان الأفريقية تحسين المؤسسات والبيئات التنظيمية بما يتفق مع أهداف وأولويات الحوكمة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويشمل ذلك التصدي للفساد. وحدد الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٨ السنة الأفريقية لمكافحة الفساد تحت شعار ”كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحوّل في أفريقيا“. ويُهَاب بالمؤسسات والمنظمات والمواطنين في أفريقيا إلى الشروع في السير على الطريق المؤدي إلى تلبية الحاجة الملحة إلى كبح الفساد.

(٣٠) Gilles Olakounlé Yabi, “Peace and security in Africa”, ISPI Background Paper No. 4 (Italian Institute for International Political Studies, 2016).

(٣١) الاتحاد الأفريقي، ”المقررات، والإعلانات، والقرارات“، الدورة العادية الثلاثون لجمعية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، ٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

سادساً - تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية

٦١ - تكنسي تعبئة الموارد المحلية أهمية بالغة بالنسبة إلى التطلعات الإنمائية في أفريقيا. فقد أحرز تقدم جيد في زيادة تعبئة الإيرادات الضريبية. وبلغ متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو المستوى نفسه المسجل في عام ٢٠١٥. ويمثل ذلك تحسناً ملحوظاً مقارنة بنسبة ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٣٢). وارتفعت الإيرادات الضريبية بالقيمة المطلقة بنسبة ٢,٣ في المائة من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ولكن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي سجلت ارتفاعاً لا تزال أدنى من العتبة المثلى المطلوبة لتمويل التنمية التي تبلغ ٢٥ في المائة^(٣٤). ولا تزال القارة تواجه عقبات تحول دون زيادة هذه النسبة، مثل سوء الحوكمة، وضعف المؤسسات الجمركية والضريبية، ومستوى وعي غير كافٍ لدى دافعي الضرائب، وازدياد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن للبلدان أن تبذل مزيداً من الجهود لتعبئة الموارد وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال خفض الإعفاءات الضريبية والخصومات إلى أدنى حدّ، وزيادة الامتثال الضريبي، وبناء قدرات المؤسسات، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والاحتيال والفساد.

٦٢ - وارتفعت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥، وفي الوقت نفسه بقيت نسبة الإيرادات الحكومية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي على حالها، فازداد بذلك العجز المالي. وانخفض التمويل الميسر منذ الكساد العالمي في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى عجز البلدان عن التمويل من خلال القروض، فارتفعت مستويات الدين العام. وبدأت نسب الدين العام ترتفع بعد أن شهدت تراجعاً على مدى فترة طويلة بدعم من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وفي ٧٣ في المائة من البلدان، ازداد الدين الإجمالي الحكومي العام خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، رغم أن عدداً قليلاً فقط من البلدان التي استفادت من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سجل ديوناً متراكمة تتجاوز المستوى المحدد في المبادرة، وذلك على الرغم من ارتفاع مستويات الدين^(٣٤). لذا لا بد من أن تضع البلدان ضمن أولوياتها مسألة احتواء الديون المتراكمة، مع مراعاة احتياجاتها من التمويل وقدرتها على السداد فيما يشهد اقتصادها نمواً.

٦٣ - وازداد العجز في الحساب الجاري في أفريقيا أيضاً بصورة مستمرة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، ويعزى هذا الازدياد أساساً إلى العجز التجاري. وقد أثار ذلك شواغل إزاء استدامته، نظراً إلى أن العجز في الحساب الجاري الذي لا يمكن تحمله هو مؤشر على سوء الحالة الاقتصادية، الأمر الذي يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤدي العجز الكبير في الحساب الجاري أيضاً إلى زيادة خطر أزمة سعر الصرف وتراكم الديون الخارجية. وتعتمد أفريقيا اعتماداً كبيراً على المصادر الخارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظة، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخارجية لتمويل العجز في حسابها الجاري. وأصبحت التحويلات المالية المصدر الأكبر والأكثر ثباتاً للتدفقات المالية منذ عام ٢٠١٠، فهي تشكّل ثلث التدفقات المالية الخارجية الإجمالية. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية بقيت مصدر تمويل كبيراً في كثير من البلدان الأفريقية.

Organization for Economic Cooperation and Development, Revenue Statistics in Africa 1990-2016 (Paris, (٣٢) 2018).

٦٤ - وفي عام ٢٠١٧، بلغت التقديرات الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أفريقيا نحو ٢٩ بليون دولار، وإلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو ٢٥ بليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣ في المائة تقريباً في كل منهما^(٣٣). وعلى الرغم من ازدياد النسبة المئوية للمعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق النظام المتعدد الأطراف ومنظمات المجتمع المدني، تستمر المعونة والتدفقات القابلة للبرمجة قسرياً في الانخفاض. ولا يزال معدل المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي منخفضاً، وغالبية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بعيدة للغاية عن الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به إزاء أقل البلدان نمواً. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الإجمالية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ١٠ في المائة والمقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١٣ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦. والبلدان الخمسة الأكثر استفادة من المعونة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٦ كانت: إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وكينيا، ونيجيريا. وانخفضت المعونة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٦٠ في المائة أو أكثر في إريتريا، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وموريشيوس^(٣٤).

سابعاً - التقدم المحرز في التنفيذ المتسق والمنسق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

٦٥ - تم التشديد في كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على أهمية الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والشراكات التعاونية. فهناك حاجة كبيرة إلى إقامة شراكة فعالة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة مواءمة الخطتين مع الأطر الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً وتعميمهما وإدماجهما ضمن أطر التخطيط الوطنية. وسييسهم النهج المتكامل والمنسق في تجنب الازدواجية، وتعظيم استخدام الموارد، وحشد الدعم المقدم من الجهات الشريكة في التنمية والجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين المحلي والخارجي.

٦٦ - وفي ضوء ذلك، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على نحو وثيق لتعزيز أوجه التآزر. وشروط التعاون فيما بينهما لتعزيز النمو الشامل من أجل التنمية المستدامة والتحول في أفريقيا محددة في إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وأقرت المنظمتان الإطار بوصفه الأساس لمزيد من التنسيق بغية تحقيق المقاصد الاستراتيجية المشتركة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستتطلعان بأنشطة وبرامج مشتركة من أجل ضمان فعالية التنفيذ والتتبع والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستدرج الأنشطة والبرامج التي تحظى بالأولوية بموجب الإطار ضمن خطط العمل ذات الصلة للمنظمتين، رهناً بولاياتهما ذات الصلة

(٣٣) Organization for Economic Cooperation and Development, "Development aid stable in 2017 with more sent to poorest countries", 9 April 2018. متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2017-detailed-summary.pdf (جرى الاطلاع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٣٤) Organization for Economic Cooperation and Development, Development Co-operation to Leave No One Behind: A Snapshot of DAC Member Approaches (Paris, 2018).

وتوافر الأموال والموارد، وستتخذ وفقاً للقواعد والإجراءات ذات الصلة، ولا سيما عمليات الاستعراض الإلزامي^(٣٥).

٦٧ - وقد وفر هذا التعاون حافزاً قوياً للأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بوصفه مؤسسة مالية، للتأزر في العمل. ووضع أيضاً الأساس لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وتعبئة مزيد من الموارد من خلال اتباع نهج ابتكارية. وتظهر الشراكة بوضوح أيضاً في شكل تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم الكامل لتنفيذ البرامج والمشروعات الإنمائية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالاستناد إلى إطار آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وبغية ترسيخ الاتساق فيما بين الوكالات، أعادت الأمم المتحدة مواءمة مجموعات الآلية لمعالجة المواضيع الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، على النحو الوارد في التقرير عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (E/CA/COE/37/10). وستضمن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع الحكومات، أيضاً أن تكون الاستجابة المتسقة والمتكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة قائمة من أجل توفير الدعم للأولويات الإنمائية الوطنية.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨ - في المستقبل، ستكون مكافحة عدم المساواة خطوة ضرورية للقضاء على الفقر المدقع في كل مكان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولذلك يتعين على البلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية للسياسات والاستراتيجيات التي تعزز التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل والمنصف والمطرد والمستدام، وإيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية. وينبغي للبلدان أيضاً أن تحدّث الزراعة من خلال زيادة المحاصيل والإنتاجية لكل عامل، وأن تستثمر في البنية التحتية الأساسية. وأخيراً، ينبغي للبلدان أن تعزز المساواة في الحصول على تعليم وخدمات صحية جيدين، وأن تعزز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وأن تحسن الحوكمة الجيدة.

٦٩ - ومن أجل مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا، قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في أن تنظر في التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع بهمة التحول الهيكلي الشامل من خلال التصنيع وينبغي لها أن تعزز الإنتاجية الزراعية بغية تحفيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام، والقضاء على الفقر المدقع والجوع، ومكافحة عدم المساواة، وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛
- (ب) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في تنمية رأس المال البشري، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب على المهارات، والتغطية الصحية الشاملة وينبغي لها أن توفر الحماية للسكان من الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها؛

(٣٥) Economic Commission for Africa, African Union-United Nations Framework for the Implementation of Agenda 2063 and the 2030 Agenda for Sustainable Development (Addis Ababa, 2018). متاح على الرابط التالي www.uneca.org/sites/default/files/images/african_union_-_un_framework_27_jan_18.pdf (جرى الاطلاع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(ج) بغية منع الفقر وعدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في الحماية الاجتماعية من خلال إنشاء أو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني التي تغطي الأفراد في جميع مراحل الحياة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توسيع نطاق التغطية ليشمل الأطفال والأمهات اللواتي يرعين أطفالاً صغاراً والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، وسكان المناطق الريفية، والعاطلين عن العمل أو الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي؛

(د) ينبغي للبلدان أيضاً أن تشجع الاستثمار الخاص المحلي عن طريق الاستفادة من المدخرات المحلية والتحويلات المالية، وتحسين قواعد الاستثمار العام، وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

(هـ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنهض بالسلام والأمن وأن تعزز الحوكمة الاقتصادية والسياسية الرشيدة من خلال زيادة المساءلة والشفافية في البيانات الإدارية والخدمات العامة، وتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار في تحسين القدرة المؤسسية، بما في ذلك القدرات الإحصائية، من أجل دعم الرصد والإبلاغ المتعلقين بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على نحو منسق ومتسق؛

(و) ينبغي للجهات الشريكة في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة تعزيز تيسير تنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم إلى أفريقيا على نحو منسق ومتسق، بسبل منها آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومجموعاتها التي أعيدت مواءمتها، ونظام المنسقين المقيمين القطريين من أجل تحسين اتساق السياسات على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تزيد ما تقدمه من دعم إلى البلدان من خلال مواصلة تحسين جودة البحوث في مجال السياسات والمنتجات المعرفية والمساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية.